

تطبع وتنتشر على نفقة جمعية النشأة الوطنية للاهالي والبلاد المصرية

## مكتبات الاهالي

تكون بعنوان ( جريدة الاهالي ) او باسم صاحب امتيازها ( اسماعيل اباظه ) بمصر

جريدة ( الاهالي ) تقبل المراسلات الغير خالصة اجرة البريد متى كانت متعلقة بشؤون عموميه او بامور ذات اهمية وتنشرها بكل شكر وامتنان لاتنشر الجريدة ولا تحفظ رسائل المدح والامراء ولا كل ما كان مغايبا لمحتوا ومنعزها

محلى ادارة الجريدة بمصر - شارع مسجد الشيخ زيان - شارع الشيخ بدالله بجوار سراي عابدين اعامره

الرسائل المتفرقة تكون باسم ( الاهالي )

صندوق البوستة - غرة ٢٦٠

جريدة اهلية ( سياسية ) اخبارية اصلاحية تصدر يومي الاثنين والخميس من كل اسبوع

أحرر نشرها لاثبات استقرارها - تفارق مع ادارة الجريدة

مصر في يوم الخميس ١٥ جمادى الثاني سنة ١٣١٢

٥ كيهك سنة ١٦١١

١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤

## اعلانات

مطبعة الاهالي والبلاد مستعدة لاداء سائر انواع المطبوعات بالنقثات التي تستلزمها عملية الطباعة ليس الا ان من اطاع على التعاويل المتواردة للادارة في هذين اليومين على مكتب بوسنة مصر - ثم التدوين الوافدين على الادارة في كل ساعه بقبية الاشتراك - لحكم بدون ادني تردد بلصابة ادارة جريدة الاهالي كل الاصابة فيما قررته من عدم ابعث الجريدة الا لمن يطاها بكتابة منه - او ممن ينوب عنه

لان حضرات المشركين لم يدعهم الى تسديد قيم الاشتراكات بالصفة الجارية عليها الان - سلطان التعهد الذي ارتبوا به في طلب الاشتراك - بل الذي دفعهم لذلك هو ذلك الباعث النفسي الذي حرك تلك الاحساسات الشريرة الى طلب الاشتراك او الامضاء عليه - او الامر به - مما عني الادارة عن تكليف احد مطلقا من قبلها بالمطالبة او بالاستغلات سواء كان ذلك بالعاصمة او بالبلد او بالارياض - فضلا عن تعيين مندوبين ( خفاف ) او غلاظ ) لهذا الشأن

وخزينة الوارد بمكتب بوسنة مصر اعظم برهان - على اثبات امر لم تعدد حتى ولم تصور الاذهال - حصوله فضلا عن تصديقه قبل الان

بقية الجلة المشهورة ( بالقامة الهيا ) قد شغلنا عن الكلا - عليها في هذا العدد قامة اهيف منها كما استراه مسطورا بالصيغة الثانية بعنوان ( كايدين الفتى يدان ) فيما يتعلق بشكك المجلس الخصوص في قضية ناظر مدرسة دار العلوم وقد اجلنا بقية الرسالة التي كانت في العدد السابق تحت عنوان ( المودة الجديدة ) - اهتماما بتقديم الكلام على ميزانية الحكومة للسنة القادمة - عن كل بحث آخر في الوقت الحاضر

ولقد جعلنا الكلام قصيرا في هذا العدد على ذكر المخصص في الميزانية لكل مصلحة - مع بيان الاقلام التي تجاوزت حد التصور والاستغراب - بعبارة بسيطة جدا - لان منتهى الغرابة في تلك الاقلام لم يجعل لنا سبيلا لتكثف الملاحظة بشيء عليها - كما سيتضح ذلك لحضرات القراء

مجلس النظار

مخصصه عن سنة ٩٥ - ١٩٩٤ جنيه ويزيد في هذا العام الذي هو عام الرخاء والسعادة ١٠٥ جنيه عن العام الماضي ويوجد به سكرتير ورئيس قلم واثنين وكلاء اقلام - اما العمال الذين يشغلون تحت مراقبة هؤلاء الرؤساء الاربعة فهم ستة عمال - ومجلس النظار ٨٠٠ جنيه مصاريف سريره ويمكن ان توصف بوصف آخر وهو مصاريف شخصيه لمن يتولى رئاسته بمجلس النظار علاوة على مرتبه الزهيد

## شورى القوانين

مخصص اليه ٨٦٠٠ جنيه منها ٣٠٨٥ جنيه للعمال الحقيقيين مثل كتاب وخدمه سايره وقواصه ترك ٠ والباقي ٥٥٢٥ جنيه للرئيس والاعضاء - وقد مررنا عن اقتراح هؤلاء سينتازلون عن مرتباتهم حيث لم تسع لم ضمانهم الشرعية - بانتقاد غيرهم قبل ان يتقدموا على انفسهم

## نظارة الماخلية

مخصصها ٣٨٦٣٣ جنيه - وذلك بزيادة ١١ الف جنيه تقريرا عن مخصص العام الماضي منها قسم الضبط والربط مخصصه في سنة ٩٥ - ٢٢٤٧٤٤ جنيه وذلك بعد الغاء مصلحة الضبط وادبار ان هذا الالغاء هو من حذات ودهاء رئيس النظار الحالي - اما قبل تمتع الحكومة بهذه الحصة العظيمة - اي حينما كان سلطان هذا القسم سائدا على نظارة الداخلية بأسرها وكان تحت عنوان ( مصلحة الضبط والربط ) فكان مخصصه ٢١٨٥٨ جنيه اي الهجز ستة آلاف جنيه تقريرا فليستدير العاقلون قبل ان يقولوا ان رئيس النظار قد عمل بالغاء مصلحة الضبط - ما كانت تقتضيه صوامع الوطن وما كانت تنهه الامه وتشعر بالاحتياج اليه

ادارة الجرائد الرسمية ( اي الوقائع ) مخصص لمرتبات موظفيها ١١٤٦ جنيه لجنة عمال منهم اثنين رؤساء احدهما

مدير والثاني وكيل قلم والثلاثة نوابه الكابيه اي قلم الناظر الخصوصي مخصصه ١٨٠٠ جنيه وبه اربعة من الموظفين اثنين رؤساء واثنين نوابيه - من ٤٤٨٩ جنيه مصاريف سريره - يدري ولا النجم يدري في اي الوجوه تصرف تلك الالاف الموقوفة ان كان في نفع البلاد او في ضررها - و ٢٤٠٠ جنيه مصاريف معاينات وجرائل رسميه بديوان العموم - مخصص لمصلحة الصحة ١٠٠٠ جنيه مصاريف مطبوعات وهو مبلغ زهيد جدا بالنسبة لمصلحة مشغلة بحجاب موتى المصريين وأحيانهم بخزائهم الله خير على هذا الاقتصاد العظيم

## نظارة الخارجية

مخصصها ١١١٣٦ جنيه حسب العام الماضي ويوجد بها ناظر ادارة وثلاثة وكلاء ادارة وواحد رئيس قلم وثلاثة وكلاء اقلام وواحد سكرتير خصوصي يكون مجموع هؤلاء الرؤساء تسعة - وهم مشغولون بمراقبة ١١ عاملا مجموع مرتباتهم السنوية يوازي مرتب ناظر الادارة وأحد وكلائه تقريرا - وهذه النظارة ٣٠٠ جنيه مصاريف سريره و ٨٠٠ جنيه مصاريف طبع اوراق

## نظارة المالية

مخصصها ١١٩٧٥ جنيه بزيادة ٥٠٠ جنيه تقريرا عن مخصص العام الماضي منها ميزانية القلم المتخصص بنظر المالية -

قيمة الاشتراك لغاية سنة ١٨٩٤

داخل اقطار مصر ٢٥ خارج اقطار مصر ٤٠ قيمة الاشتراك تدفع مقدما - أو فاسطا - ثمانية - أو الثالث من المصنوعات الشهرية والثلاثين من المصنوعات الشهرية بحسب رغبة المشتركين التي يبدونها عند الاشتراك

لاترسل الجريدة لالان يشير بطاها

لاتدفع قيمة الاشتراك الا لمن يبدو ابعالات الادارة بمهورة بطابع الجنيه وبامضاء صاحب الاعتيان



<p>(السكرتارية) المردود عن السلطة الادارية . وعن كل عمل وشغل . مبلغ ستة آلاف جنيه وكسور . ويوجد به ناظر اداره ووكيل اداره وثلاثة رؤساء اقسام وثلاثة وكلاء اقسام وهو لا . الرؤساء الثمانية يراقبون اعمال ٢٣ عاملا . ويتفق . بلغ ٣٥٠٠ جنيه لطابع الاوراق بديون العموم . وله مبلغ ٣٠٠٠ جنيه تحت عنوان مصاريف متنوعة وذلك بعد ذكر كافة انواع المصروفات التي يتصورها الذهن وتحظر على الفكر .</p>	<p>هذا الحكم . الذي لم تنفع كل المساعي الخصوصية . ولم تنفع كل العمم العلية . التي صار الاستعانة بها . والاستعانة بسلطانها . للحصول على حكم لصالحه في هذه القضية . وبعد العلم بان الله سبحانه وتعالى اعظم من كل عظيم تغلب في احساناته الشريفة عواطف الخبز والشفقة . وجوارح المرحمة والفتاة والرافة . على عوامل الشدة والقوة التي عامل بها شقيقته لحد اليوم . مع ان حضرته اولى الناس بالحنو اليها والشفقة عليهما . والحفاظ على شرفهما وعلى كل ما يؤذي لحفظ كرامتهما . فانه مهما كانت الافكار طامحة . والنفس طامعة . فليس له سواهما وليس لهما سواه . وكل من عليهما فان . ولا يبقى الا الله - عز شأنه وجل علاه .</p>	<p>منه في قضية ابراهيم مصطفى بك . على ان من تأمل طويلا - وتدير قليلا . لعلم اننا انما اردنا مصلحة الباشا المشار اليه والمدافعة - عن حقوقه وعن مستبأ - لاننا نعلم ما لا ينبغي عليه - انه مرئوس لحد اليوم وانه في مصاف العمال المرؤوسين الذين سخطوا على هذا الحكم . واعتبروه مجحفا بحقهم - ضارا بمصداقهم مع رؤسائهم - وحيث يكون دفاعنا عنهم له فيه سهم ونصيب . اللهم الا اذا كان قد اوجي اليه انه بعد اصدار هذا الحكم سيستوي على عرش الرئاسة . كغيره من الوكلاء السالفين الذين ما ارتفعوا الى المناصب السامية الا بجد واجتهاد واهلية واستحقاق لا يمثل هذه الافكار والاحساسات . على انه يجب عليه ان لا يفوته امر آخر . وهو انه الان تحت سلطة رئاسة ان أمن من شرها وكبر بائنها فلا يأمن من حوادث الدهر . التي تغير الامور وتقلب الاحوال ولا يمد ان نفوده الي ظروف واحوال تقل فيها من شدة وطنة رئيسه عليه - وسيات الهون والاهانة اليه - فيصير مجبوراً حينئذ يقضي التسرع الذي فرره او وافق عليه - في هذه القضية - بان يقابل ما يصادفه من المعاملة الملوذة بالشدة والقسوة - بمجمل الرضا والكمال الشكر والامتنان - ولا يسوغ له عدلا - ان يقول - يا سعادة اقدم الرئيس . ان فعلك القسواني اهان كرامتي . واسقط اعتراري ودرجتي . وان قالها . حكم عليه باتخاذ الاراء بالايقاف والحرمان من المرتب مدة شهرين ويقال له حينئذ كما يدين الفتى يدان</p>	<p>لان هذه الصفة هي التي يفخر بها لحد هذه السطور - حتى بلغ من امر تمسكه بها ومخافته عليها انه لا يتكلم بغير لغة اهلا لحد اليوم وبأكر غمما عما يصادفه من التعريف والتشديد بسبب تمسكه بها من يعرفهم ويخاطبهم من الاور وبابن والمصريين المتدينين - فاذا كانت هذه هي الصفة التي يفخر بها ولا يتكلم الا بلغة اهلا - فكيف يقصد امتحان غيره بوصفه بها ان هذا الامر عيب - وفكر لا يصوره الا من يتحكم في هذا الوقت الحاضر - الذي تحورت فيه اليد بان المرؤوس يجب ان يكون كالحجر الامام امام رئيسه سيف كل الاحوال - لا تدري يا سعادة المرؤوس ما يترتب لك ولا مثالك المرؤوسين من مثل هذا القرار - لا تدري يا سعادة المرؤوس ما يصيب المستخدم المستقيم من الحرمان من مرتبه مدة شهرين متتابعين - وقد اصبح السخند في وقت لا يمكنه ان يدخر في يومه قوت اليوم الذي يليه - لا تدري يا سعادة المرؤوس ما قاله وستقوله الامم عن شرع الذي جئت به - اسمع قبل كل شيء - ما قاله ( متقدم بحق ) بحريضة المريد الغراء في ذات اليوم الذي كتبنا فيه تلك الملاحظات - لتعلم اتفاق العالم اجمع على الاستياء من ذلك الحكم والسخط عليه ثم اورد لك بعد ذلك من الاقوال والملاحظات ما يدعوك للعودة فيما تصنعه لتغيير هذه الخطيئة وما انت بهتد - ولا يسترشد - ( وكما يدين الفتى يدان ) ليس من نعمه الا وعنده الله اكبر منها</p>
<p>ميزانيته ٨٣٠٠ جنيه ويوجد به مستشار ونائب ناظر اداره ووكيل اداره وثلاثة رؤساء اقسام واربعة ( لا ثلاثة ) وكلاء اقسام يكون مجموعهم ١١ رئيساً يراقبون عمل ١٧ مرؤوساً . مجموع مرتباتهم توازي مرتب نائب المستشار وناظر الادارة بمعنى ان كل رئيس يراقب عاملا واحدا ونصف عامل . فنسأل لحضرات الرؤساء - جزيل المساعدة وجليل المعونة ( البقية تأتي )</p>	<p>اما التهنئة لحضرة الست فاولا بما نالته بمجمل صبرها . وحسن نيتهما . وسلامة طوبتهما . وتسليمها امورها خلتها وباريها . من محافظتها على حقوق الاخوة وواجبات القرابة والاهلية كما يعلم ويشهد به كل مطلع على دخائل الاحوال والامور . ونشرها بالاعطاف قريب من اخيها . تمنع يده بدوام مرآه . وبجمل رضاه الذي تزيد وتنام . وما ذلك على الله بعزيز كاتبه امام السيد حسن</p>	<p>تلك ايام مضت يا سعادة المرؤوس . ولم تكن سببا من اسباب زوالها . فلانك اكبر عامل على رجوعها . والعباد بالله ان لم يكن فيك ارتياح لرحمة سواك . فارحم نفسك فانك لا تدري من سيتولاك . ولا يعلم الغيب الا الله</p>	<p>اطلعت في العدد الماضي من المؤيد على معاكسة ابراهيم بك مصطفى ناظر مدرسة دار العلوم وقرأت الحكمين والتقرير والمكروب الذي كان اصل بلية الرجل فاذا حركتي الفكرية وانا اتلوها كحركة البلاد المصرية وقد كانت الحكم الاول لو لم ينشر الحكم الثاني معترضا من عدة وجوه ولكن جاء الثاني مقررأ مبيدا هو ان المرؤوس لا يمكن ان يقول لرئيسه وان اهانة بالقول او الفعل اني لا اتحمل الاهانة وان قال ذلك حكم عليه بالايقاف على استعمال الرأفة والا حكم عليه بكل ما بعد هذا الجزاء . وكان التقرير الذي رفعه المحكوم عليه استئنافا للحكم الاول ما كان يصح فيه التظلم لان المجلس المخصوص عد</p>
<p>لقد وصلنا الرسالة الالية بهذا العنوان لنشرها تحت عهدة صاحب الامضاء . ومسولية احد الاختصاص . لقد حكمت محكمة مصر الابتدائية . صباح يوم الثلاث الماضي تحت رئاسة سعادة رئيسها الجليل . اولا بقبول المسائل الفرعية المرفوعة من الست شقيقة حضرة السيد حسن المشار اليه وحرمة حضرة السيد الفاضل محمود بك العزبي . وثانيا برفض ما ادعى به حضرة السيد حسن المشار اليه على الست شقيقته من انها لا تستحق شيئا في ما تركه والدتهما بناء على تغارج ادعاء نفسه عنها ثم لم تعبأ به الجهات القضائية سواء كانت بالمحكمة المختلطة او الاهلية . وثالثا بالزام حضرة السيد المشار اليه بالمصاريف ورابعاً باتباع الحامام لحضرة الحامي الشهير نقولا افندي توما . خامسا ببلغ عشرين جنيها بصفة تعريض الست شقيقته</p>	<p>هو نجل المرحوم على باشا حسين مفتش عموم جفالك الدائرة السنية لآخر نفس من حياته الطيبة . وهو ايضا الذي تعين اخيرا بقلم المستشار المالي خلفا لحسن افندي واصف المنقول لوكالة مديرية جرجا . وهو على ما وصل اليه بعد البحث والتعري شاب . فاضل . سامي الهمة . عالي المروءة . مطبوع على حب المساعي والاعمال الخيرية . وله في جهة املاكه بالارياض وفي مقام المبرات الخيرية بالعاصمة . آية بل آيات تدل على شهامته وكرم سجاياه فنهته بولوجه طريق الجد والعمل والارتقاء</p>	<p>اما تأمر سعادته من كلمة ( فلاح ) التي ذكرناها عند قولنا فكر - بلدي - واني فلاح - فهو مما لاحق له فيه - لان البلغاري مثلا مهما تمدن وترفت معيشته - وترقت حاله - لا يصير نمساويا ولا روسيا بل هو بلغاري في كل نقاباته واحواله - هذا من جهة ثم من جهة اخري لا يمكن ان يصور الذهن اننا نريد من احساناته بهذه الكلمة</p>	<p>عندما يدين الفتى يدان</p>
<p>فتنهي حضرة السيد حسن المشار اليه وحضرة شقيقته بهذا الحكم العادل اما التهنئة لحضرة السيد حسن المشار اليه . فنشأه عن تعلق الامال . بانه بعد</p>	<p>لقد توجم البعض اننا انما اردنا نشر برئيس المجلس المخصوص ( امين سيد احمد باشا وكيل نظارة الحفانيه ) فيما ذكرناه بالعدد القاتل عند الكلام على الحكم الصادر</p>	<p>لقد توجم البعض اننا انما اردنا نشر برئيس المجلس المخصوص ( امين سيد احمد باشا وكيل نظارة الحفانيه ) فيما ذكرناه بالعدد القاتل عند الكلام على الحكم الصادر</p>	<p>لقد توجم البعض اننا انما اردنا نشر برئيس المجلس المخصوص ( امين سيد احمد باشا وكيل نظارة الحفانيه ) فيما ذكرناه بالعدد القاتل عند الكلام على الحكم الصادر</p>



هذا التظلم اصراراً كأنه يقول ان تقرير الاستئناف كان يلزم ان يقال فيه ان الحكم الاول جاء متطبقاً على قواعد العدل والانصاف مطابقاً للحق مقررراً مبادىء المدافعة عن الرئيس . ولذلك فاني اطلب استئنافه . وليت شعري ماذا كانت يحكم الاستئناف الم يكن يمكنه ان يعد هذا من قبل التهم بالحكم الاول فيحكم هو بالعدل بدل الايقاف . او لم يكن يمكنه ان يحجب ذلك من مقولة الجنون فيحكم حكماً طلياً بارسال كاتبه الى العباسية وان كان يرى ذلك مسلماً بمحقوق الحاكمين فماذا يصنع في الاستئنافات المرفوعة ضد احكام ابتدائية من المحاكم الاهلية . الم يستمع قط بان المحكوم عليه يظن في الحكم طاعة قانونياً ويذكر ان عمل القضاة الاولين سالت للقانون وغير ذلك وكثيراً ما صدرت الاحكام الثانية ملغية للاحكام الاولى بهذه الاسباب والالام يكن من داعية لايجاد الاستئناف في المحاكمات

ولندع هذا وذلك ونسأل على اي قانون بني الحكم الثاني سيف هذه القضية المخصوصة واي شرع في العالم منع المروءس ان يطالب بحقه من الرئيس وباني وجه نقول ان المروءس مسلوب الارادة امام الرئيس لا ينبه لعل ولا يضر من ظلم ولا يطالب اقالة من عمل ببيان السبب وبالله لو كتب هذا الناظر اقالته مهمة السبب افكان وحالته مع رئيسه هي تلك الحال ان يسأله الرئيس رسمياً عن السبب فان انكره فاما ان يري غيره ويكون كاذباً فيقول مثلاً ان كثرة العمل واشغاله بما سواه من الاعمال فيحكم عليه بانه غير كفو وهذه اضر . فضلاً عن استعمال الكذب وامان يري السبب الحقيقي وهو الذي ابداه من اول الامر فتعود الحالة الى ما فر منه وهناك ربما شدد العقاب

واذا كان هذا المبدأ الذي اراد الاستئناف المخصوص تفسيره وهو ان المروءس يكون مسلوب الاختيار امام الرئيس حقاً ومعمولاً به فلم قضى المجلس الذي حكم على حضرة حنا بك باخوم ايام كان مدرراً القلم الاملاك في المالية بانه كان يجب عليه الاحلاج على دولة ناظر المالية اذ

الحاجه عليه في تلك المسألة قضى ما فضله عليه . وان قالوا بل ذلك الحكم على باخوم بك كان لا بد منه على ما وقع قلنا والظاهر في هذا الحكم كذلك ولكن كان الانسب ان يبنى على غير تلك الاسباب والا وقتنا كل يوم في حكم بالاسباب جديدة ولم يعرف للرؤس حالة يستقرون عليها مع الرؤساء فانه ربما كان الرئيس صاحب غرض وذلك لا يتخلو منه زمان ولا مكان ولو ابان له المروءس خطأ عمل او ارجحيته على ما سواه او ذكره بعمل مضى يناقض هذا العمل او كان المروءس لا يعلم غرض الرئيس في بعض المواضع او غير ذلك لعدا ذلك الى مثل هاته الاحكام . ولقد كان ينبغي كثيراً ان اطلب القول ولكن علمت ان الامر قد قضى في هذه المسألة وأسأل الله ان لا يجدد ما يدعوني او غيري الى الاطالة في مثل هذا الباب . متقد بحق

#### علة وفاة جريدة البوسفور

لقد انتقلت في الايام الماضية من دار الجهاد المقدس الى دار العدم المدنس . جريدة البوسفور الشهيرة التي كنت قطع بالعاصمة باللغة الفرنسية وقد كان مشربها الدفاع عن الصوالم المصرية بشجة شديدة جدا ضد المحتلين ان احسنوا او اساءوا مع التعزيز والانتصار للدولة الفرنسية على كل حال ولقد تضررت الاقوال وانتفتت الآراء والظنن . في مرض وفاتها . فن قائل ان وفاتها كانت بعلة انقطاع الغذاء عنها من كان قائماً من افاضل الحررين بغذائها ثم انفصل عنها وانضم الى غيرها . ومن قائل ان وفاتها كانت بحسب الضغط الاحتلالي عليها حتى اوهن قواها . وضيق منافسها . فانت شهيدة في موقف المطاردة والنزال . ومن قائل غير ذلك مما لا حاجة لاحالة الكلام عليه الان

اما الجور فلا يقول انها ماتت شهيدة في موقف الدفاع والنزال . بسبب انقطاع الغذاء عنها او الضغط عليها كما يقال . بل يقول انها فارقت هذه الحياة الطيبة وهي خائفة للامة المصرية بأسرها . مجرمة امام وطنها وابنائها جنسها . ائمة بين يدي شرفها وخيرها ونفسها . كل ذلك انت ثبت عليها ما شاع عنها . ونوهها به للقراء في حينه بالعدد السادس

من جريدتنا بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ٩٢ هـ ما يأتي بالحرف الواحد

#### بيان وايضاح

لقد ذكرت بعض الجرائد ان الدولة الفرنسية قد اوجبت على جيشها المدني بصر . وهم ارباب الجرائد من رجالها ان يجنبوا الخاشنة . ويتسكروا بالخاسنة . في الروايات والحوادث المصرية والكلام عليها ومع ان معظم الجرائد المقصودة بهذا القول قد انبرت لتكذيب هذه الاشاعات الا اننا علمنا علماً لاشك فيه ان السبب في اتجاه الافكار لهذا القول . هو ذلك الانقلاب المذول الذي حصل من عهد غير بعيد في سياسة بعض الجرائد التي تقام في القاهرة باللغة الفرنسية . فانها بعد ان كانت تذوب بغيرة . وثفتت حجة . من حد عباراتها . وشدة دافعاتها . لترقية المصالح الوطنية . والصوالم الفرنسية قد اصيحت الان في موقف حيرة وتردد . تريد من جهة ان تنغمس في بحر التمس لتلطيف تلك الحراقة الشديدة (وقد انعمت) . ثم من جهة أخرى تنازعها تعهداتها المرتبطة بها رابطاً تخشى من حله . غير مراعية في هذا الحل . لذة او ضمير فان ما لديها من هذه التجارة قد راحت بمحمد الله بأحسن الاسعار . ولم يبق منها شيء لديها . كما حقق لنا ذلك غير واحد من الافاضل ذوي الخبرة والاطلاع ولا بد ان تكون الامة الفرنسية

الفرنسية قد اوجبت على جيشها المدني بصر . وهم ارباب الجرائد من رجالها ان يجنبوا الخاشنة . ويتسكروا بالخاسنة . في الروايات والحوادث المصرية والكلام عليها ومع ان معظم الجرائد المقصودة بهذا القول قد انبرت لتكذيب هذه الاشاعات الا اننا علمنا علماً لاشك فيه ان السبب في اتجاه الافكار لهذا القول . هو ذلك الانقلاب المذول الذي حصل من عهد غير بعيد في سياسة بعض الجرائد التي تقام في القاهرة باللغة الفرنسية . فانها بعد ان كانت تذوب بغيرة . وثفتت حجة . من حد عباراتها . وشدة دافعاتها . لترقية المصالح الوطنية . والصوالم الفرنسية قد اصيحت الان في موقف حيرة وتردد . تريد من جهة ان تنغمس في بحر التمس لتلطيف تلك الحراقة الشديدة (وقد انعمت) . ثم من جهة أخرى تنازعها تعهداتها المرتبطة بها رابطاً تخشى من حله . غير مراعية في هذا الحل . لذة او ضمير فان ما لديها من هذه التجارة قد راحت بمحمد الله بأحسن الاسعار . ولم يبق منها شيء لديها . كما حقق لنا ذلك غير واحد من الافاضل ذوي الخبرة والاطلاع ولا بد ان تكون الامة الفرنسية

يعلم القراء ما اقترفته تلك الصلحة ضد مصلحة وبورات البوسنة الخديوية . وكم كثير من المصالح المحصورة . بنصر السويس . والحديدة . وعدن . ومصوع على البحر الاحمر . ثم ازوير . وبيري . وممالي على البحر الابيض وما جاور تلك النغور وذلك بسبب ما قررته من الغاء توكيل وبورات البوسنة الخديوية من وإلى تلك

الجهات من ابتداء سنة ٩٥ الم قبله ولقد وردت علينا الرسائل من معظم تلك الجهات بالظعن والتنديد على سفاهة هذا المذروع . وبيان ما يترتب عليه من الخسائر والاضرابات المسادية والادبيسة . سواء كان للكومة اولاً لافراد . ولما كان نطق الجريدة لا يسع نشر تلك الرسائل لا بحروفها ولا باختصار فقد اكفينا بنشر جزء من رسالة واحدة تخبرنا بها من بينهم لاشتمال ذلك الجزء على معظم ما اشتملت عليه الرسائل الاخرى من البيانات والملاحظات . راجين ان يكون لها نصيب من العناية والالتفات من رجال الحكومة الجديدة التي كنا ننادها قبل . بأيتها الحكومة الطمئة . ثم تحركت ونهضت وابتدأت تنظر في شؤون الرعية . فصرنا ننادها الآن بأيتها الحكومة السنية . حتى ان استمرت على نهضتها زدناها صفة سامية أخرى . والا عدنا واستقطناها بما يصل اليه حد الاستطاعة . والامكان والله هو الهادي والمستعان

قال الفاضل صاحب الرسالة بعدد مقدمة لا يحتملها المقام واذا شاركنا الحكومة في التوجع . وقبانا عذرها . بمعارضة الدول لها . سيف استعمال الملايين من الجنهات المودعة في خزانة صندوق الدين . لما وجدنا لها عذرا في تقرير مشروعات تقضي بزيادة الضنك وتعاظم الاضمحلال . مثل العائنا لتوكيل وبورات البوسنة الخديوية بالبحرين الاحمر والابيض . لما يترتب على هذا الالغاء من النتائج الآتية

اولا ان الغاء هذه الصلحة يؤدي الى صيرورة الصلوات التجارية بين مصر وسواحل البحر الاحمر من بلاد العرب والبحر الابيض . ألعوبة في ايدي الشركات الاجنبية التي لا تراعي سوى حظ اربابها ولو بما فيه خراب سواهم

ثانياً انه يصحح كثير من العمال من طبقات المستخدمين في هذه الصلحة عالة على الناس وخصوصاً ارباب الرواتب الصغيرة الذين خصصوا حياتهم لحديثها ولم يتعلموا حرفة اخرى تنقذهم من مخالب الفقر والتسول في مثل هذه الاحوال



ثالثاً ان الحكومة في كليات نظامها وفي احوال أخرى متفكرة لوجود مثل هذه الواجبات ولو نظرنا لما تنفقه سنوياً في اجور وابورات الشركات التي يطلبها حضرات المديرين زمن النيل لمانا بداهة بوجود ابقاء هذه الواجبات التي سمعنا بزيادة الاسف انه قد صدرت التنبيهات بتكثير اربعة منها مع ان امر الالغاء لم تعتمد الجهات العليا نهائياً

رابعاً ان هذه المصلحة لم تفرم لها الحكومة ما يبررها على معوها من الوجود لتخفف عنها اقلها بل ارباحها في كل عام أكثر من النفقات بمقادير وافره تنادي بان الغائما عار على الحكومة وسفاهة في الرأي من جهة كالياتها النظامية ومن جهة اضعائها باب ايرادات لا غنى لها عن مثله في سائر الاحوال

خامساً ان وابورات هذه المصلحة كانت تخفف العناء عن الحاجاج المصريين وغيرهم ولم تكن الشركات الاخرى تحسن معاملتها مسافريها الا من باب مراعاة النظير ولاستالة فريق من أولئك الاقوياس اليها لما تعهد من الطابع الجميع على تفضيل الواجبات الخديوية عنها فبعد مجموع هذه الواجبات ( بالتكسیر او البيع للشركات ) يغلو الجول للشركات الاجنبية فتعامل الحاجاج بالعن والقسوة كيف شئت لانتهاء علة مراعاة النظير حينئذ . ويكون هذا عثرة جديدة وصعوبات هائلة في سبيل الحجج الى بيت الله الحرام

على انه اذا كان الغرض من الغاء هذه المصلحة تخصيص الاجانب بكل مواد الريح فنعلم ما فعلت . وان كانت الحكمة هي تقادم العهد على تلك الواجبات فليست بدالها او ترميم ما يستطيع اصلاحه منها تدريجاً . البق بكر امتها واقرب لحسن الظن سيف تصرفاتها

ثم ان لم يكن لديها من الاموال الضرورية ما يكفي لتلك فالوجهة التي اباحت لها الاقتراضات الجمة لانشاء خطوط السكة الحديد واهدات الكباري لها . هي ذات الوجهة التي تمكنها من الاقتراض (لوارادت) تجديد وابورات لبوسطنها من احسن طراز واجمل اختراع

وليست الاضرار التي تلم بالسفخدمين الذين يرتفون بمجرد الغاء هذه المصلحة قاصرة على اشخاصهم وعائلاتهم فقط . بل ان الضرر سيجعل بوزار السويس قاعاً صفضاً ويعم الضرر ايضاً كثيرين من التجار الوطنيين الذين تعطل معاملتهم التجارية التي كانت سائرة مع امثالهم في البلاد الاخرى فلهذا در حكومتنا المصرية التي عوضاً عن ان تباري الغير في افتتاح المستعمرات تسعى تدريجاً في تخريب مداثنا العامرة . ( فاعتبروا يا اولي الالباب )

بور سعيد للموقعين عليه  
قد كنزنا نسمع ونرى من ان حكومتنا العادلة تنادي بدوام المحافظة على الصحة العمومية فنعن الموقعون على هذا سكان قسم او ٢ و ٣ بشوارع البعيدة نقول اننا رأينا التنظيمات جي الا فرسخ ومعظم حي العرب بسبب ردم شوارعهم بلغت النهاية حتى صار اهله آمنين على صحتهم من غوائل شدة الرطوبات وتضاعف الروائح الكريهة . خلاف ما تقاسيه من كثرة الاحوال والمياه القزرة الراكدة بشوارعنا . نشم منها روائح كريهة أضرت بصحتنا وصحة عيالنا وعند مسيرنا بالشوارع اليمض منا يجعد لبوساته ملوثة بتلك الاحوال وفضلا عن ذلك فالتكاسين لم تكهم حالة تلك الشوارع الطبيعية . بل مرحلة بالذين ارتدمت شوارعهم بقذوف مياه الامطار من الشوارع المردوسة لشوارعنا حتى زادت الطينة بلة والظنور نغمه واصبح اصوات الذباب واناموس والصراصير بمنازلنا كدوي الفعل كأن لم تكن من بني الانسان

مع اننا ومن ارتدمت شوارعهم متساوون في سائر الضرائب والرسوم فنلتس من الحكومة ردم شوارعنا رحمة بنا ومنعنا من انتشار الامراض بيننا حتى لا نتمسد لغيرنا وأملنا ان لا نحتاج لتكرير الشكوي

اتينا بالارود في ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٤ لا يخفى القاصي والداني ما لحق الفلاح من الضرر في هذا العام بأسباب نقص حاصلاته . وبيعها بثلثي النجس . وعلى الخصوص معظم جهات مديرية البحيرة التي

فاجأها النشع بسبب علو النيل في هذه السنة عن السنوات التي خلت حتى جعلها محطال حال الطيور  
ولما ان كانت الحكومة بدأت في نحت مصرف يقال له مصرف ادكو . وازمعت على استعداده لتصفية مياه النشع . فما لبثت الا قليلا وابطت عملية انحت فيه ولذا فقد رفع معظم الناس شكواهم لمصلحة الري واتمسوا منها انشاءه حتى يتصل بالترعة المقل لها ام الصير . الاخذة من مصرف العبد ومصرف زيسده . ليتكثروا من ملاقات بعض ما أصابهم من الضرر . فلقد الآن ما كنا نرى من شكواهم أدنى ثمرة . حتى اضحووا يستغيثون فلا يغاثوا فنستلفت نظير رجال الري لذلك ولذا ولما لامل بتلبية نداء الاهالي والاخذ بسايرهم واما ان صموا آذانهم وغمضوا اعينهم وفضلت مياه النشع بالاراضي فتكون هي الطامة الكبرى وها نحن صابرون حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً .

( تابع ما قبله )

شكايه وآئين . لقمة ضعيفة من المحامين  
المادة ٤٦ في الاحكام الوقية  
الاشخاص المقبولون الآن في التوكيل عن الاخصام امام محكمة الاستئناف يعتبرون كالمحامين الذين يتولون امام المحاكم المذكورة بمقتضى امرنا هذا وتكتب اسماؤهم في جدول المحامين . والاشخاص المقبولون في التوكيل عن الاخصام امام محكمة ابتدائية واحدة او اكثر يقي لهم الحق في المرافعة امام هذه المحكمة فقط ولا يتولون في المرافعة امام المحاكم الابتدائية الاخرى او امام محكمة الاستئناف الا اذا قدموا الشهادة المقررة في المادة الثانية ومع ذلك تسري عليهم احكام هذا الامر فيما يتعلق بما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديبهم ما عدا احكام المادة السابعة والعشرين ويلزم ان يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكور في المادة السادسة عشر كشف مشتمل على اسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن الاخصام امامها ويكون في كل من المحاكم الجزئية التابعة اليها نسخة من هذا الكشف

عن الوجهة العقلية

لا فائدة للحكومة ولا للناس من التضييق على المحامين الابتدائيين بجهلهم قاصرين على المحكمة الابتدائية المقبولين امامها لان جميع المحاكم الابتدائية متساوية الدرجة والاختصاص وهو مما لا نزاع فيه ولان المتجنين ( بكسر المعجمة ) في كل محكمة مؤلفون من فطاحلها الموثوق بهم وهم رئيسا المحكمة والنيابة وأحد قضاها ولان مادة الامتحان في جميع اللجان هي القانون المصري الاهلي فيجب حينئذ ان المحامي المقبول في محكمة ابتدائية يقبل في بقيتها

وعلم الحكومة ان هذا هو الطريق التويم اجازت في اللائحة الجديدة للمحامين المستجدين ان يترافعا في جميع المحاكم التي من درجة واحدة ان جزئية وان كلية على ان في غير هذا السن اعقيدا ومضرة لان المحامي الابتدائي الذي يشر قضية ما ودرسها درساً جيداً وعلم داخلها ثم تفرع عنها فرع آخر او هي ضمت على قضية ثانية بمحكمة أخرى لا يربطها بها او احوالها محكمة النقض والابرار على محكمة غير المحكمة التي حكمت فيها او كما هو الشأن الآن في كثير من القضايا أقبل من المحكمة ان ترافع في الفرع او في الدعوى من احاط بجزئياتها ولم يكليتها وترافع فيها سابقاً او يباشرها دخل لا جرم ان الاول اولى خصوصاً اذا كان صاحب القضية لا يثق الابن اسس دعواه فضلاً عما في توكيله غيره من القرين في المحكمة التي ستنظر الدعوى . انياً من دفع مقابل اتعاب المحاماة مرة اخرى وهو عمل ثقيل على المتقاضين

وكأن المحاكم التي من درجة واحدة كل تحكم بقانون مغاير لقانون الاخرى او كأن الواحد منا عند ما يترافع في المحكمة المقبول فيها يكون محامياً عارفاً بأساليب الدفاع وامام محكمة قائلها يكون خلواً من هذه الخلل او كأن الحكومة تجني ثمرة من ذلك الحجر والتضييق الواقعين علينا كلا ثم كلا ( البقية تأتي )

طبع بمطبعة الاهالي بمحل ادارتها  
صاحب امتياز الجريدة  
اسماعيل اباطه